أثر اختلاف رواية الشاهد الشعري في إبطال الاستشهاد

(دراسة في تحصيل عين الذهب للشنتمري)

الدكتور عاطف عبد العزيز معوض عيد

قسم اللغة العربية/كلية الآداب/جامعة الوادي الجديد

جمهورية مصر العربية

الملخص:-

موضوع البحث: أثر اختلاف رواية الشاهد الشعري في إبطال الاستشهاد (دراسة في تحصيل عين الذهب للشنتمري).

أهداف البحث:

أولاً: تحديد السمات العامة لمنهج الأعلم الشنتمري في كتابه تحصيل عين الذهب.

ثانياً: تحديد الأسباب التي تقف وراء اختلاف الرواية.

منهج البحث: سلكت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي. حيث يحدد الشواهد ويحللها نحوياً موضحاً أثر اختلاف الرواية في الشواهد الشعرية.

أهم النتائج:

أكد البحث على عناية الأعلم الشنتمري باختلاف الروايات في شرحه للشواهد الشعرية، فقد كان يعلق على الروايات ويذكر السبب فيها، حيث ذكر من أسباب الاختلاف التصحيف، والخطأ، واختلاف الرواية في قافية الشاهد نتيجة اختلاف القائل، أو الغلط في إنشاد البيت، أو اختلاف نسخ الكتاب.

وقد روى الشنتمري بعض الشواهد بروايات مختلفة عن رواية سيبويه، مشيراً إلى الرواية الأخرى، وقد استشهد الشنتمري بالشواهد الشعرية لأغراض متنوعة، فقد استشهد بالبيت لمعنى لفظة، أو لغرض نحوي، أو لمسألة نحوية، أو لمسألة صرفية.

أهم التوصيات: أوصي بضرورة تتبع الشواهد المختلفة ودراستها دراسة تحليلية لبيان أثر اختلاف الرواية في الاستشهاد من عدمه

الكلمات المفتاحية: اختلاف الرواية، الشاهد الشعري ، الأعلم الشنتمري ،الاستشهاد.

تاريخ الاستلام: ٢٠٢١/٢/١٤ **تاريخ القبول:** ٢٠٢١/٠٣/١٧

The Effect of the Difference in the Poetic Quotation Narration upon Nullifying the Process of Citation
(A study in the Book of "Tahsil A'in Al-Zahab" for Al-Shantamari)

Prof. Dr. Atef Abdul-Aziz Mo'awadh Eid

Department of Arabic Language/ College of Arts/ New Valley University /Egypt.

Abstract:

The main research objectives are**:** first, it identifies the general features of Al-A'lam Al-Shantamari methodology in his book "Tahsil A'in Al-Zahab". Second, it explains the attitude of Al-Shantamari regarding the different narration of poetry and its relationship to citation, and the reasons for giving superiority to one narration over another. Third, it identifies the reasons behind the difference in narration.

As far as the research methodology, the research employed the descriptive and analytical methodology, whereby it identifies the quotations and analyzes them grammatically, explaining the effect of the difference in the narration on the poetic quotation.

The research confirms Al-A'lam's care for the different narrations in his explanation of poetic quotation. Al-Shantamari used to comment on the narrations and mention the reason for them, as he mentioned that the mispronunciation "Al-Tasheef" was among the reasons for the difference, as well as the error, and the difference in the narration of the rhyme of the quotation as a result of the difference of those who narrated it, or the mistake in reciting the poetic verse, or the different.

Key words: Difference in Narration, Poetic Quotation, Al-A'lam Al-Shantamari, Process of Citation.

Received:14\02\2021 **Accepted:17\03\2021**

المقدمة:-

يروم هذا البحث معالجة" أثر اختلاف رواية الشاهد الشعري في إبطال الاستشهاد (دراسة في تحصيل عين الذهب للشنتمري)"، ويُقصد باختلاف الرواية عدم اتفاق الرواة على موضع الشاهد الشعري في قول من يُحتج بكلامه، مما ينعكس على كون هذا الشاهد دليلاً على إثبات القاعدة النحوية أو الصرفية، وهذا هو المقصود بالأثر الذي ينتج عن اختلاف الرواية في الشاهد الشعري، وقد أشار ابن الأنباري والسيوطي وغيرهما من النحاة إلى اختلاف الروايات لكنهم لم يقفوا عند نوع هذا الاختلاف بين الروايات، ولم يقفوا كذلك على الأثر الناتج عن اختلاف الروايات.

وقد يكون مفيداً أن يربط البحث هذا الموضوع بالأعلم الشنتمري الراوية الذي يُعدّ حلقة مهمة في سلسلة الرواية لعدد كبير من كتب اللغة والنحو ودواوين الشعر، حيث كان حريصاً على ذكر سلسلة روايته عن شيوخه وإن تعدّدت، وقد وقع الاختيار على كتاب تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب[١] الذي ألفه الأعلم الشنتمري تلبية لأمر المعتضد بالله، حين أمره باستخراج شواهد كتاب سيبويه، وجمعها في كتاب يخصها، وتلخيض معانيها، وتبين الغرض من استشهاد سيبويه بها، ليسهل على الطالب حصرها ودراستها جميعاً، يقول الأعلم في مقدمته للشرح: "وجَمْعها في كتاب يخصها ويفصلها عنه، مع تلخيص معانيها، وتقريب مراميها، وتسهيل مطلعها ومراميها، وجلاء ما غمض منها وخفي من وجوه الاستشهادات فيها ... وألَّفته على رتبة وقوع الشواهد، وأسندت كل شاهد منها إلى بابه أولاً، ثم إلى شاعره معلوماً آخراً، ولم أطل فيه إطالة من الطالب الملتمس للحقيقة، ولا قصرت تقصيراً يخل عنده بالفائدة" [٢].

وقد حفل كتاب (تحصيل عين الذهب) بالكثير من الشواهد الشعرية، سواء كانت شواهد سيبويه التي شرحها الشنتمري، أم شواهد الشنتمري التي ذكرها خلال شرحه لشواهد سيبويه، وقد ركز البحث على الأخيرة من تلك الشواهد.

ويستشهد الشنتمري بالشعر لأغراض متنوعة، منها أن يكون معنى البيت الشاهد في الكتاب مشابهاً لمعنى البيت الذي يذكره، أو يستشهد به لمعنى لفظة ما، وقد يستشهد بالبيت لغرض نحوي، كأنْ يؤيد رأى سيبويه في مسألة ما، أو يستشهد به لمسألة نحوية، أو لمسألة صرفية، ويدخل ضمن شواهد الأعلم الشواهد التي رواها عن الأخفش، والمازني، والزجاج، وأضافها إلى شواهد أبواب الكتاب، وقد يذكر الأعلم قائل البيت الذي يستشهد، وقد لا يذكره [٣].

وتمثل الشواهد الشعرية التي وقع في روايتها اختلاف في كتاب تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب عينة لهذا البحث، فيروم البحث بيان أثر اختلاف رواية الشواهد الشعرية في إبطال الاستشهاد بها، حيث يحدد البحث مجموعة من الشواهد الشعرية التي وردت بروايات مختلفة،

ويبين أثر هذا الاختلاف في الرواية على الاستشهاد من عدمه، وذلك من خلال التثبت من قول الشاعر، ورواية الراوي.

مشكلة البحث: يحاول هذا البحث الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١. ما السمات العامة للأعلم الشنتمري في كتابه تحصيل عين الذهب؟

٢. ما الأثر الناتج عن اختلاف الروايات في الشواهد الشعرية في كتاب(تحصيل عين الذهب)؟

٣. ما موقف الأعلم الشنتمري من اختلاف رواية الشواهد الشعرية؟

٤. ما الأسباب التي تقف وراء اختلاف الرواية في الشواهد الشعرية؟

أهمية الموضوع: تأتي أهمية الموضوع في النقاط الآتية:

١. اختلاف رواية الشواهد الشعرية أمر ضروري للقضايا اللغوية، لما لها من أهمية في تأكيد الاستشهاد أو إبطاله.

٢. الكشف عن أسباب اختلاف الروايات، هل هو الخطأ في الإنشاد من قبل الراوي، أم التصحيف، أم اختلاف نسخ الكتاب، أو التكرار...إلخ.

٣. تعلق الموضوع بكتاب تحصيل عين الذهب الذي يضم شواهد الكتاب لسيبويه، وكذلك الأعلم الشنتمري الراوية الذي يُعدّ حلقة مهمة في سلسلة الرواية لعدد كبير من كتب اللغة والنحو ودواوين الشعر.

أهداف البحث: يروم البحث تحقيق الأهداف الآتية:

أولاً: تحديد السمات العامة لمنهج الشنتمري في معالجة الشواهد الشعرية من خلال كتابه تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب.

ثانياً: الكشف عن موقف الشنتمري من شواهد سيبويه الشعرية.

ثالثاً: بيان موقف الشنتمري من اختلاف رواية الشعر وعلاقتها بالاستشهاد، وأسباب ترجيح رواية على أخرى.

رابعاً: تحديد الأسباب التي تقف وراء اختلاف الرواية(التصحيف – الخطأ – اختلاف القائل– الغلط في إنشاد البيت من قبل الراوي - اختلاف نسخ الكتاب).

منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتمثل في القدرة على جمع الروايات المختلفة للشواهد الشعرية في كتاب تحصيل عين الذهب كأدلة على القضايا اللغوية المختلفة، ومقارنة تلك الروايات بما ورد في الكتاب لسيبويه، ثم يأتي تحليل تلك الروايات وبيان أثرها في الاستشهاد على القضايا من عدمه،

ويدخل ضمن شواهد الأعلم الشواهد التي رواها عن الأخفش، والمازني، والزجاج، وأضافها إلى شواهد أبواب الكتاب لسيبويه، ثم بيان موقف النحاة من تلك الروايات، مع بيان سبب الاختلاف أو التعدد.

إجراءات البحث:

١. حصر الشواهد الشعرية التي تعددت رواياتها في كتاب تحصيل عين الذهب للشنتمري.
٢. مقارنة هذه الروايات بروايات سيبويه في الكتاب باعتبار أن كتاب الأعلم الشنتمري قائم على شرح شواهد سيبويه.
٣. جمع المادة العلمية المتعلقة بتلك الشواهد من المصادر القديمة، وتصنيفها وفق خطة البحث.
٤. توجيه الروايات المختلفة للشواهد، وبيان موقف النحاة منها، من خلال الربط بين النصوص.
٥. وصف وتحليل النصوص المنقولة والتعليق عليها وبيان وجهات النظر المختلفة حولها. مع بيان أثر هذا الاختلاف في الروايات على المعنى أو التوجيه.
٦. تخريج الشواهد الشعرية من مظانها الرئيسية.

الدراسات السابقة:

لم تُعن دراسة – على حد اطّلاعي – بموضوع أثر اختلاف رواية الشاهد الشعري في إبطال الاستشهاد (دراسة في تحصيل عين الذهب للشنتمري)، غير أن هناك بعض الدراسات لامست الأعلم الشنتمري أو كتابه الموسوم بتحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، وقد اطلعت منها على الدراسات الآتية:

أولاً: انتصار الشنتمري في كتابه تحصيل عين الذهب لشواهد سيبويه، للباحث الدكتور/ حسن أسعد محمد[٤]، جاء البحث في تمهيد موجز لسيرة الأعلم الشنتمري وكتابه تحصيل عين الذهب، ثم ذكر سبعة وثلاثين شاهداً من الشواهد التي استشهد بها سيبويه وانتصر له فيها الأعلم الشنتمري، دون إشارة إلى الاختلاف في رواية تلك الشواهد من عدمه.

ثانياً:توجيه الشاهد النحوي الشعري في كتاب تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، للباحث خميس هاني حمدان الصلاج[٥]، تناولت الدراسة عدداً من الشواهد النحوية الشعرية في كتاب"تحصيل عين الذهب" للأعلم الشنتمري في ضوء المنهج الوصفي التحليلي؛ لتوجيهها نحوياً في ضوء النظرية الإسنادية للجملة العربية، ولتبيين منهجه في شرح الشواهد، ثم إظهار ما يميزه من النحاس والسيرافي في شرحهما للشواهد نفسها.

والدراسة بعرضها السابق لم تتعرض لاختلاف روايات الشواهد الشعرية وأثرها في الاستشهاد.

ثالثاً: الجهود النحوية عند الأعلم الشنتمري (تحصيل عين الذهب أنموذجاً)، للباحثة نعيمة جليل [٦]، تناولت الدراسة طريقة الأعلم الشنتمري في شرح الشواهد الشعرية من خلال تناوله لباب المرفوعات وباب المنصوبات وباب المجرورات وتوابعها، وكذلك تناولت الحديث عن كتاب تحصيل عين الذهب.

والدراسة بتفصيلها السابق لم تشر إلى رواية الشواهد الشعرية أو موقف الأعلم منها.

خطة البحث:

في إطار الأهداف المحددة للبحث فقد قُسِّم البحث إلى مقدمة، وقسمين(نظري، وتطبيقي)، وخاتمة، وبيان ذلك على النحو التالي:

المقدمة: وتشتمل على: مقدمة البحث، ومشكلته، وأهميته، وأهدافه، ومنهجه، وإجراءاته، وخطته.

القسم النظري: الأعلم الشنتمري ومنهجه في الكتاب.

أولاً: الشنتمري: اسمه، ونسبه، وتصانيفه.

ثانياً: الشنتمري الراوية.

ثالثاً: منهجه في اختلاف رواية الشاهد الشعري.

القسم التطبيقي: الشواهد محل الخلاف

الشاهد الأول: باب ما يحتمل الشعر.

الشاهد الثاني: باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد.

الشاهد الثالث: باب الصفة المشبهة باسم الفاعل.

الشاهد الرابع: باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات مجرى الفعل.

الشاهد الخامس: باب ما كانت الياء والواو فيه من نفس الحرف.

الشاهد السادس: باب تحقير ما كان فيه قلب.

الشاهد السابع: باب ما تكون فيه (أنْ) بمنزلة (أيْ).

الشاهد الثامن: باب تغيير الأسماء المبهمة(إذا صارت أعلاماً خاصة).

الشاهد التاسع: باب الجزاء.

الشاهد العاشر: باب ما ينتصب على المدح والتعظيم.

الشاهد الحادي عشر: باب الندبة.

الشاهد الثاني عشر: باب تكسير الواحد للجمع.

الشاهد الثالث عشر: باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول.

الشاهد الرابع عشر: باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل.

الشاهد الخامس عشر: باب عدة ما تكون عليه الكلم.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات، وقائمة المراجع.

القسم النظري: الأعلم الشنتمري ومنهجه في الكتاب.

أولاً: الشنتمري: اسمه، ونسبه، وتصانيفه:

الشَّنْتَمَري: نسبة إلى شنتَ مَرِيّة، بفتح الميم، وكسر الراء، وتشديد الياء، وأظنه يراد به مريم بلغة الأفرنج، وهو حصن من أعمال شنتبرية، وبها كنيسة عظيمة عندهم، ذكر أن فيها سواري فضة ولم ير الراؤون مثلها، لا يحزم الإنسان بذراعيه واحدة منها مع طول مفرط، وهي قرية بالأندلس، إليها ينسب الأعلم يوسف بن سليمان[٧]، وكان أحد الأذكياء المبرزين[٨]، يقول صاحب الروض المعطار في خبر الأقطار:" شنتمرية: مدينة في الأندلس من مدن أكشونبة، وإليها ينسب الأستاذ أبو الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمري الأعلم ذو التصانيف المشهورة"[٩]، والأعلم كنيته، سُمي بذلك لأنه كان مشقوق الشفة العليا شقاً كبيراً، ومن كان مشقوق الشفة العليا يقال له أعلم[١٠].

وأما اسمه الذي يرد في المصادر والمراجع وكتب التراجم فهو: أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى، ولد سنة ٤١٠هـ[١١]، وفي فترة حكم ابن جهور لقرطبة رحل الأعلم إليها سنة ٤٣٣هـ، ليأخذ العلم عن شيوخها، وأقام بها مدة حيث أخذ عن أبي القاسم إبراهيم بن محمد بن زكريا الإفليلي، وأبي سهل الحراني، وأبي بكر مسلم بن أحمد الأديب، وكان عالماً باللغات والعربية ومعاني الأشعار، حافظاً لجميعها، كثير العناية بها، حسن الضبط لها، مشهوراً بمعرفتها وإتقانها، أخذ الناس عنه كثيراً وكانت الرحلة في وقته إليه، وقد أخذ عنه أبو علي الغساني، وأخبرنا عنه غير واحد من شيوخنا، وكف بصره في آخر عمره وتوفي رحمه الله سنة ستٍّ وسبعين وأربع مائة بمدينة إشبيلية، وكان مولده سنة عشر وأربع مائة [١٢].

وقد اخُتلف في تاريخ وفاته، فقد ذكرت بعض كتب التراجم أن وفاته كانت سنة ست وتسعين وأربع مائة[١٣]، وعند ياقوت وابن قاضي شهبة والسيوطي سنة ٤٧٦هـ، وعند اليافعي سنة ٤٩٦هـ، وعده ابن العماد في شذراته في وفيات سنة ٤٩٥هـ، أما ولادته فهي عند ياقوت والسيوطي سنة ٤١٠هـ[١٤].

وللشنتمري الكثير من التصانيف المطبوعة والمخطوطة والمفقودة، ذكر بعضها الزركلي، خلال ترجمته للشنتمري، يقول الزركلي:"الأَعْلَم الشَّنْتَمَري (٤١٠-٤٧٦ هـ = ١٠١٩-١٠٨٤ م) ... **من كتبه:**"شرح الشعراء الستة" و"شرح ديوان زهير بن أبي سلمى" و"شرح ديوان طرفة بن العبد" و"شرح ديوان علقمة الفحل" و"تحصيل عين الذهب" في شرح شواهد سيبويه، و"شرح ديوان الحماسة" في مجلدين كتبا سنة ٥١٣ - ٥١٤، و"النكت على كتاب سيبويه" لعله غير كتابه "تحصيل عين الذهب " في شرح شواهد سيبويه" [١٥].

ثانياً: الشنتمري: الراوية.

يُعدّ أبو الحجاج الأعلم الشنتمري حلقة مهمة في سلسلة الرواية لعدد كبير من كتب اللغة والنحو ودواوين الشعر، وقد كان حريصاً على ذكر سلسلة روايته عن شيوخه وإن تعدّدت، يقول في مقدمته لشرح شعر

أبي تمام:"واعتمدت من الروايات فيه على رواية أبي علي إسماعيل ابن القاسم البغدادي وشهرة قصائدها مع ما ضمه إليها الشيخ أبو القاسم بن الإفليلي من شعر القراطيس التي اجتلبها أبو علي، وذكر أنها بخط أبي تمام، وما اختاره أبو القاسم أيضاً، وجمعه من رواية الصولي، والذي رواه أبو علي من هذا الشعر هو ما قيده في سفر الكاغد الذي قرأ فيه على أبي محمد عبد الله بن جعفر ابن درستويه، وأقرأه إياه رواية عن علي بن محمد عن أبي تمام، واستقر السفر المذكور عند الحاجب جعفر بن عثمان، وصار من قبله إلى صاحب الشرطة الكاتب أبي حفص بن فضل، وأخبرنا أبو القاسم بن الإفليلي أنه استعاره من ابنه، وأضاف إليه ما ذكرناه من قصائد القراطيس، وما اختاره من رواية الصولي، وما ألفاه في الكتب التي استقرت بخط أبي علي البغدادي، وروايته في خزانة المنصور أبي عامر، وزعم أن هذه الكتب المذكورة أخرجها إليه أبو القاسم الحسين بن الوليد المعروف بابن العريف"[١٦].

وهذا النص المنقول من شرح ديوان أبي تمام على طوله يؤكد سعة اطلاع أبي الحجاج على روايات الأشعار ومصادرها.

وقد صدر الأعلم الشنتمري مؤلفاته وشروحه بمقدمات ذات شأن كبير، تتضمن طريقته في التأليف، ودواعي هذا التأليف، وهي مؤلفات كانت تؤلف دوماً بأمر من ملوك إشبيليه الذين خُصَّ بهم، فقد صرّح أبو الحجاج بدواعي تأليفه هذا الكتاب فقال : "هذا كتابٌ أمَرَ بتأليفه وتلخيصه وتهذيبه وتخليصه المعتضد بالله المنصور بفضل الله أبو عمر وعباد بن محمد ... أمَرَ أدامَ الله عِزَّهُ وأعَزَّ سلطانه ونَصْرَه باستخراج شواهد كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، وتخليصها منه، وجمعها في كتاب يخصها ويفصلها عنه، مع تلخيص معانيها، وتقريب مراميها، وتسهيل مطالعها ومراقيها، وجلاء ما غمض منها وخفي من وجوه الاستشهادات فيها، ليقرب على الطالب تناوُلُ جملتها، ويسهل عليه حَصرُ عامَّتها" [١٧].

ومن خلال تحليل الشواهد التي أوردها الشنتمري في كتابه وكيفية تعامله معها نستطيع تلمس السمات العامة لمنهجه؛ فهو ينسب الشاهد إلى بابه، ثم يذكر قائله إن كان معلوماً، ثم يذكر موضع الشاهد في البيت، ويكثر العناية بذكر التقدير في الشاهد، وقد يعرب البيت الشاهد جميعه، وبعد ذلك يشرح المعنى العام للبيت مستعيناً ببقية البيت إن كان الشاهد شطراً، وبالبيت السابق واللاحق للشاهد، إن كان المعنى غامضاً، وبمعاني المفردات، ويورد الاحتمالات المختلفة لأصل الكلمة، ويشير أحياناً إلى لغات العرب، ويلوح بالخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين في الشواهد التي يشرحها، ويكتفي بالإشارة إلى الخلاف ولا يرجح أحد المذهبين، ويعنى كثيراً بالأنساب ويستفيد منها في تفسير الأبيات وتوضيح معانيها، ويذكر مناسبة البيت وقصته [١٨].

ثالثاً: منهجه في اختلاف رواية الشاهد الشعري:

تبدو عناية الشنتمري باختلاف الرواية خلال شرحه للشواهد، وهو أمر ضروري لمن يشرح شواهد نحوية، لأن الرواية الأخرى اذا وقعت في موضع الشاهد من البيت قد تلغي الاستشهاد بالبيت، وهو لا يذكر اختلاف الرواية من غير تعليق، لأن الاختلاف قد يكون سببه التصحيف، وقد يكون عائداً إلى الخطأ، وربما كان اختلاف الرواية في قافية الشاهد ناتجاً عن اختلاف القائل، أو الغلط في إنشاد البيت، وقد يكون بسبب اختلاف نسخ الكتاب، ومن الممكن أن تقف الضرورة الشعرية وراء إبطال الاستشهاد بالبيت من عدمه، وقد يذكر اختلاف الرواية من غير تعليق، مكتفياً بشرح المعنى على الرواية الأخرى، ويرجح أحياناً رواية على أخرى، ويبين علة ذلك مستعيناً بالمعنى، أو بما بعد البيت الشاهد، أو بالنحو [١٩].

القسم التطبيقي: الشواهد محل الخلاف

الشاهد الأول: باب ما يحتمل الشعر [٢٠]، أنشد في الباب لرؤبة[٢١]:

ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقِ الأضْخَمّا

ذكر الشنتمري أن الشاعر أراد الأضْخَمَ، فشدد في الوصل ضرورة تشبيهاً بما يشدد في الوقف إذا قيل: هذا أكبر وأعظم، ولو قال: الأضخمْ فوقف على الميم لم تكن فيه ضرورة، ولكنه لما وصل القافية بالألف خرجت الميم عن حكم الوقف، لأن الوقف على الألف لا عليها، ولذلك مثل سيبويه بـ(سَبْسَبًّا وكَلْكلاّ) [٢٢]، وأشار إلى الرواية الثانية في الشاهد بقوله:"ويروى الإضخمّا، والضّخمّا، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه"[٢٣].

ومن روى(الإضْخَمّا) بكسر الهمزة(والضِخَمّا) بكسر الضاد فلا ضرورة فيه على روايته، لأن (إِفْعَلَّا وفِعَلَّا) موجودان في الكلام نحو: إرزَبٌّ وخِدَبّ، وإنما الضرورة في فتح الهمزة لأن (أَفْعَلّ) ليس بموجود. [٢٤]

إن ما أنشده سيبويه من قوله:(ضَخْم يُحِبّ الخُلُقَ الإضْخَمّا) بالوقف على (والأضخمِّ) بالتشديد، كلغة من قال: رأيت: الحَجَرّ، ثم احتاج فأجراه في الوصل مجراه في الوقف، وإنما اعتد به سيبويه ضرورة، لأن "افعَلاًّ" مشدد عدم في الصفات والأسماء.

وقد يكون مفيداً أن نقول إن هذه الروايات ترتبط بلغات العرب، فقد ذكر سيبويه أن "من العرب من يثقل الكلمةَ إذا وقف عليها ولا يثقّلها في الوصل، فإذا كان في الشعر فهم يُجرونه في الوصل على حاله في الوقف نحو: سَبْسَبًّا وكَلْكلاّ لأنهم قد يثقلونه في الوقف، فأثبتوه في الوصل ...وليس شيء يضُطَرّون إليه إلا وهمْ يحاوِلون به وجهاً. وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا، لأنّ هذا موضع جُمَلٍ" [٢٥].

وقد تفسر لنا الضرورة الشعرية هذا الإشكال الناتج عن تعدد الرواية، فالأصل(الأضْخَمَ)، ولكن ثقَّله في الوقف، وأجراه في الوصل ذلك المجرى، أما رواية الكسر(الإضْخَمِّا)، فلا ضرورة فيها، وعلة ذلك لأنهم بَنَوْه بناء (إرْزَبٍّ)، وهو من أبنية العرب، وذاك إنما كان (الأضْخَمِّ) ولكن ثقل في الوقف، وكان حقُّه في الوصل أن يذهب منه الإدغام، ووصل القافية بالألف خرجت عن حكم الوقف، وإنما الضرورة في فتح الهمزة، لأن "أفعلا" ليس بموجود. ولكن أجراه في الوصل مُجراه في الوقف للضرورة [٢٦].

الشاهد الثاني: باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد[٢٧]، وأنشد في الباب لذي الرمة[٢٨]:

مَشَيْنَ كما اهْتَزَّتْ رِماحٌ تَسَفَّهَتْ أَعالِيها مَر الرياحِ النَّواسِمِ

يرى الشنتمري أن القول في تأنيث فعل المرّ،لأنه من مؤنث كالقول فيما قبله، ويشير إلى رواية أخرى للشاهد، يقول:"وللشاهد رواية أخرى، حيث يروى(مرضى الرياح)، يريد الفاترة، ولا ضرورة فيه على هذا" [٢٩].

البيت في روايته الأولى شاهد على اكتساب المضاف التأنيث[٣٠]، وعلى روايته الثانية (مرضى الرياح)لا شاهد فيه، وذكر المبرد أن البيت مصنوع، وأن الصحيح فيه مرضى الرياح النواسم، أو النواهم[٣١]، وفي رواية الديوان(رويدًا كما اهتزت) [٣٢].

وقد فصَّل السيرافي القول حول هذا البيت تعليقاً على قول سيبويه:" قال تسفَّهَتْها الرّياحُ"، حيث ذكر أنه أنث (تسفهت) وفاعله (مر)، وإنما لأن المر مضاف إلى الرياح وهو منها، ويروى: تسفهت أعالها مرضى الرياح. ولا شاهد فيه على الرواية، ويروى: رويداً كما اهتزت. يريد مشين رويداً [٣٣]، فأُعطي الـ"مر" وهو مذكر تأنيث الرياح" لأن الإسناد إلى الرياح مغنٍ عن ذكر الـ"مر"[٣٤].

ومفاد القول إذن أن رواية الشاهد الثانية تنفي الاستشهاد به على القاعدة النحوية التي تنص على اكتساب التأنيث من المضاف.

الشاهد الثالث: باب الصفة المشبهة باسم الفاعل[٣٥]:

وأنشد في الباب للرّبيع بن ضبع الْفَزارِيّ [٣٦]:

إذَا عَاشَ الفَتَى مِئَتَيْنِ عَاماً فقد أودى المسرة والفتاء

الشاهد فيه إثبات النون في (مئتين) ضرورة ونصب ما بعدها، وكان الوجه حذفها وخفض ما بعدها، إلا أنها شبهت في الضرورة بالعشرين ونحوها مما تثبت نونه وينصب ما بعده[٣٧].

وللشاهد رواية أخرى أشار إليها الشنتمري تبطل الضرورة فيه، يقول:"حيث يروى(تسعين عاماً)، ولا ضرورة فيه على هذا"[٣٨]، وسبب الضرورة في تشبيه المائتين بالعشرين يفسرها ابن الوراق بقوله:"وَإِنَّمَا حسن ذَلِك فِي الْمِائَتَيْنِ، لِأَن النُّون تثبت فِي الْوَقْف، لِأَنَّهَا أقوى من التَّنْوِين، فشبهت بالعشرين، لِأَنَّهَا تَثْنِيَة عقد مثلهَا، وَغير مُمْتَنع فِي الْعشْر تَنْوِين سَائِر الْأَعْدَاد، وَنصب مَا بعْدهَا" [٣٩]، وهذا للضرورة الشعرية؛ وكان الوجه حذف نون (مائتين) وخفض ما بعدها.[٤٠]

وقد يكون من المفيد هنا أن نشير إلى أن هذا الشاهد تعتوره الكثير من الروايات، فقد أورد صاحب البديع أن صدر البيت يروى: إذا عاش الفتى تسعين عاماً، ويروى"ستين عاماً" وحينئذ لا شاهد فيهما"[٤١]، وقال البغدادي في الخزانة "وروى: تسعين عَاماً، وَلَا ضَرُورَة فِيهِ على هَذَا"[٤٢]، ويروي عجز البيت: فقد أودى اللذاذة .. الخ، ويروي فقد ذهب التخيل، ويروى: فقد ذهب المسرة، ويروى: فقد ذهب المروءة.[٤٣]

إن كل هذه الروايات السابقة للشاهد تدفع بالقول أنه شاذٌّ في الاستشهاد على نصب تمييز (المائة ومضاعفاتها) ولا يقاس عليه، لأن الأصل جر التمييز للمائة ومضاعفاتها، غير أن ذكر (الْمِائَتَيْنِ،) هنا من قبيل تناسب العدد مع عمر الشاعر الربيع بن ضبع الفزاري، فقد ذكر هذا الشاعر في المعمرين، وقيل عاش أربعين وثلاثمائة عام.

الشاهد الرابع: باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات مجرى الفعل [٤٤]، وأنشد في الباب لعامر بن جوين الطائي: [٤٥]:

فَلَا مُزْنةٌ ودَقَتْ ودْقَها وَلَا أرضٌ أبْقَلَ إبْقالَها

ذكر الشنتمري أن الشاهد فيه حذف التاء من (أبقلت)، لأن الأرض بمعنى المكان فكأنه قال(ولا مكان أبقل إبقالها).

وهناك رواية للشاهد تبطل هذا الاستشهاد، ذكرها السيرافي في شرحه لأبيات سيبويه، يقول:"ومنهم من يرويه: (ولا أرض ابقلت ابقالها) على تخفيف الهمزة من (ابقالها) وإلقاء حركتها على التاء من (ابقلت) ولا شاهد فيه على هذه الرواية. وهذه الرواية من إصلاح بعض الرواة، والذي أنشده الرواة هو الموجود في الكتب القديمة"[٤٦].

فإذا كانت الرواية(ولا أرض ابقلت ابقالها)، فلا حجة فيه على هذا الإنشاد، وقد اضطر الشاعر إلى تحقيق الهمزة، فأدى ذلك إلى تذكير ما يجب تأنيثه، وتأوّل في الأرض المكان؛ لأن الأرض مكان، فذكّر لذلك، وجاء هذا الشاهد دليلاً وحيداً على تذكير الأرض، فإن لم يكن لتذكير "الأرض" غير هذا الشاهد فلا يحتج به، لأن الأكثر أن الشاعر قال "أبقلت" اللغة المشهورة المجمع عليها [٤٧].

وقد ذكر ابن الناظم أن العلة في ذلك هي ضرورة الشعر، وهذا الرأي فيه نظر؛ لأنه من الممكن أن يقول: (ولا أرض أبقلت إبقالها) بدرج همزة إبقالها فيستقيم الوزن، فإذا كان كذلك دل على أنه ليس للضرورة، وإنما كان لأجل أن تأنيث الأرض ليس بحقيقي، وقد ذكر ابن منظور بعد هذا قوله:" ولم يقل أبقلت لأن تأنيث الأرض ليس بتأنيث حقيقي"[٤٨].

وقد يكون المبرر لهذه الرواية التي تبطل الاستشهاد بالبيت هو لغات العرب، فقد يكون هذا الشاعر ليس من لغته تخفيف الهمزة، وحينئذ لا يمكنه ما ذكره، وقد روي(إبقالها) بالرفع، وعلى ذلك فلا شاهد فيه.

الشاهد الخامس: باب ما كانت الياء والواو فيه من نفس الحرف:[٤٩]

وأنشد في الباب لعبيد الله بن قيس الرقيات: [٥٠]

لا بَارَكَ اللهُ في الغوانِي هَلْ يُصْبِحْنَ إلاّ لهنَّ مطّلب

ذكر الشنتمري أن الشاهد في البيت تحريك الياء من (الغواني) وإجرائها على الأصل، ويجوز إظهار حركة هذه الياء في حال الجرّ والرَّفع في ضرورة الشِّعرِ، وذكر سيبويه والسيرافي أن الشاعر حرك الياء من (الغواني) بالكسر للضرورة[٥١]، ويروى (والغوان) بحذف الياء ضرورة [٥٢].

وللشاهد رواية أخرى، تبطل الاستشهاد، وهي رواية الديوان، يقول عبيد الله بن قيس الرقيات(**لا بَارَكَ اللهُ في الغواني فما**)[٥٣]، بسكون إلى الياء، ولا شاهد فيه حينئذ[٥٤]، وفيه أيضاً (الغوانيْ) بسكون الياء، ولا شاهد فيه على هذه الرّواية، وقد روى الخليل (في الغوانيَ هلْ يُصْبِحْنَ) فقد جعل الغواني مثل (الضوارب) أخرج ذوات الياء مخرج التمام فأعربه [٥٥].

وإنما الوجه ألا تكسر الياء المكسورة ما قبلها، ولا تضمّ؛ لاستثقال الضم والكسر عليها وإن كانت النية فيها التحريك، فكان الوجه: لا بارك الله في الغواني، بتسكين الياء [٥٦]، وتوجد رواية أخرى يبطل بها الاستشهاد رواها الأصمعي: (بالغوان وهل) بحذف الياء ضرورة، ولا شاهد في هذه الرواية أيضاً[٥٧].

وأنشد في الباب السابق[٥٨] لجرير:[٥٩]

فَيَوْمًا يُوَافِينَ الهَوَى غَيْرَ مَاضِيٍ وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غُولًا تَغَوَّلُ

ذكر الشنتمري أن الشاهد في البيت تحريك الياء من (ماضِيٍ) ضرورة، ويُروى (غير ما صبا) [٦٠].

هذه الرواية التي ذكرها الشنتمري ليست الرواية التي جاءت في ديوان جرير، فرواية الديوان(فيومًا يجارين الهوى غير ما صباً)[٦١]، وقد أشار السيرافي إلى هذه الرواية على أنها لرواة الشعر، قال:"وأما قول جرير؛ فإن أكثر رواة الشعر ينشدونه(غير ما صبى)[٦٢]، ويبدو أن التحريف قد تسلل إلى البيت، قال ابن القطاع: الصحيح"غير ما صبا" وقد صحفه جماعة، وهكذا هو في ديوانه، فعلى هذا لا استشهاد فيه"[٦٣]، ويبدو أنه هو الصحيح، وأن بعض النحويين حرفوه، وعلى هذا لا شاهد فيه[٦٤]، قال ابن الشجري:" رواية الديوان عليها يفوت الاستشهاد،[٦٥]، وحكى أبو علي عن أبي العبّاس: أنَّ أبا العباس كان ينشده(فيومًا يوافين الهوى ليس ماضيًا)، وعلى هذه الرواية يبطل الاستشهاد به[٦٦].

وخلاصة القول إن هذا الشاهد اجتمع عليه أكثر من عامل تقف مجتمعة خلف تعدد رواياته واختلافها، الأمر الذي يبطل الاستشهاد به على تحريك الياء ضرورة، فعلى ذلك تنتفي الضرورة منه ويبطل الاستشهاد.

الشاهد السادس: باب تحقير ما كان فيه قلب [٦٧]:

وأنشد في الباب لعمران بن حطان في مثله: [٦٨]

وليسَ لعَيْشِنا هذا مَهاةٌ وليست دارُنا هاتًا بدارِ

ذكر الشنتمري أن الشاهد في قوله: (هاتا)، وهذا قول النحاة فمن "قَالَ فِي الْوَاحِدَة هَذِه لم يجز أَن يثني إِلَّا على قَوْلك هاتا لِئَلَّا يلتبس الْمُذكر بالمؤنث"[٦٩]، والشاهد قوله:"هاتا بدار" حيث جاءت "هاتا" اسم إشارة للمؤنث بمعنى"هذه"[٧٠]، وقد روي (مهاة) بالتاء وهو تصحيف[٧١]، قال ابن بري:"والأصمعي يروي(مهاة)"[٧٢]، ومخرجه أن يكون مستعاراً من المهاه وهي البلورة [٧٣].

وللبيت رواية تبطل هذا الاستشهاد السابق؛ حيث يخلو من كلمة(هاتا) وهي موضع الاستشهاد، وهذه الرواية هي نتيجة للخلاف بين النحاة والرواة، ذلك لأنها وردت عن الأصمعي، فقد روي الشاهد(وليست

دارنا الدنيا بدارٍ)[٧٤]، قال السيرافي:" وحكي عن الأصمعي أنه قال: (مهاة) وجعله بمنزلة قطاة ونواة وجعلها تاء في الوصل للتأنيث، والمهاة: البلورة (وليست دارُنا الدنيا بدارٍ)، ولا شاهد فيه على هذه الرواية"[٧٥].

وقد أدرك المبرد في الكامل الفرق بين النحاة والرواة في روايات هذا البيت بقوله:" قال أبو العباس: النحويون يثبتون الهاء في الوصل فيقولون: مهاه، وتقديره: فعال، والأصمعي يقول: مهاة، تقديرها حصاة، يجعل الهاء زائدة، فإذا صغرت: ذه قلت: تيا، كأنك صغرت تا، ولا تصغر ذه على لفظها، لأنك إذا صغرت (ذا) قلت: (ذَيَّا)، فلو صغرت (ذي) فقلت: (ذيا)، لالتبس المؤنث بالمذكر، فصغروا ما يخالف فيه المؤنث المذكر، وهذه المبهمة يخالف تصغيرها تصغير سائر الأسماء"[٧٦].

وقد فات الشنتمري الإشارة إلى وجود قضية أخرى في البيت، وهي «بدار» على أن الصفة محذوفة، أي: بدار طائلة: هكذا قال ابن هشام، وقال البغدادي: المحذوف هو المضاف إليه والمعنى: ليست بدار إقامة وقرار"[٧٧].

الشاهد السابع: باب ما تكون فيه (أنْ) بمنزلة: (أيْ) [٧٨]:

وأنشد في الباب للأسود بن يعفر التميمي: [٧٩]

لَعَمْرُك ما أدْرِي وإن كنتُ دارياً شُعَيْثُ بن سهمٍ أم شُعَيْثُ بن مِنْقَر

ذكر الشنتمري أن الشاهد فيه حذف ألف الاستفهام ضرورة لدلالة (أمْ) عليها، ولا يكون هذا إلا على تقدير الألف لأن قوله:(ما أدري)يقتضي وقوع الألف و(أمْ) مساوية لها[٨٠].

وللشاهد روايتان غير المذكورة، لم يبطل الاستشهاد بهما، إحداهما من قبيل التصحيف الذي وقع في (شعيث)، فقد روي(شعيب)، والثانية وردت في ديوان أوس بن حجر، والرواية هناك[٨١]:

لَعَمُرِكَ ما أدري أَمِن حَزْنِ مِحْجَنٍ شُعَيْثُ بنُ سهمٍ أم لحَزْن بن مِنْقَرِ

وقد أغفل الشنتمري الإشارة إلى وقوع شاهد آخر في البيت وهو حذف التنوين من "شعيث" إما للضرورة الشعرية، وإما لأنه اسم قبيلة فلا يُصرف[٨٢].

الشاهد الثامن: باب تغيير الأسماء المبهمة(إذا صارت أعلاماً خاصة)[٨٣]:

وأنشد في الباب لأبي النجم:[٨٤]

أقبُّ مِنْ تَحْتُ عريضٌ مِنْ عَلُ

ذكر الشنتمري البيت شاهداً على بناء (تحتُ) على الضم لما قصرها عن الإضافة وجعلها غاية كقبل وبعد[٨٥].

وللشاهد رواية أخرى هي (من علِ)، وهذه الرواية خطَّأها الشنتمري، بقوله:"ورواية أبي الحسن من علِ، وهو خطأ"[٨٦]، وقد جانب الشنتمري الصواب في هذه الرواية، لأن البيت من قصيدة مخفوضة الرويّ، وكذلك فإن العرب يقولون في موضع أعلى عالٍ، وفي موضع أعلى علِ، وقد ترفعُه العربُ في الغاية فيقولون: من علُ[٨٧].

الشاهد التاسع: باب الجزاء [٨٨]، وأنشد في الباب لبعض السلوليين: [٨٩]

إذا لم تَزل في كلِّ دارٍ عرفتَها لها واكفٌ مِن دَمْعِ عينِك يَسْجُمِ

ذكر الشنتمري أن الشاهد في البيت جزم(يسجم) على جواب (إذا) [٩٠].

ويروى البيت (يَسْكُبِ) بدلاً من(يَسْجُمِ)، والشاهد فيه أنه جازى بـ(إذا) وجعل الفعل الذي هو جواب (إذا) مجزوماً [٩١]، ورغم اختلاف الرواية إلا أن ذلك لا تأثير له على الاستشهاد بالبيت، وقد ذكر الشنتمري أن البيت لجرير، ولم أجده في ديوانه، وبهذا يكون من المفيد أن نشير إلى أن سيبويه قال إن البيت لبعض السلوليين[٩٢]، غير أن اللافت للنظر بين الروايتين هو تغيير القافية من الميم إلى الباء، وقد يكون من قبيل الخطأ[٩٣].

الشاهد العاشر: باب ما ينتصب على المدح والتعظيم [٩٤]:

وأنشد في الباب لمالك بن خويلد الخناعي، وقيل لأبي ذؤيب: [٩٥]

يا ميَّ لا يُعجز الأيامَ ذو حِيَدٍ فى حَومةِ الموتِ رزّامٌ وفرّاسُ

يحمي الصريمةَ، أحْدانُ الرجالِ له صيدٌ، ومجترئ بالليل همّاسُ

ذكر الشنتمري أن الشاهد فيهما جري الصفات على ما قبلها مع ما فيها من معنى التعظيم، ولو نصبت لجاز[٩٦]، وأورد الشنتمري أن للبيت الأول رواية أخرى بفتح الحاء وهو مصدر الأحيد.

وهذا من الشواهد التي أخطأ فيها الرواة، فقد ذكر سيبويه البيتين بالرواية السابقة على أنهما لمالك بن خالد الخناعي، وقد ألف صدر بيت إلى عجز بيت آخر، والبيت الأول الذي أنشده؛ صدره في صفة (وعل)، وتمامه في صفة (أسد)، وصحته:

يا ميَّ لن يُعجزَ الأيامَ ذو حِيدٍ بمُشْمَخِرّ به الظَيانُ والآسُ

وأشار السيرافي أن البيت يروى:(حَيد) بفتح الحاء، والرواية الأولى أجود وهي المختارة عند البصريين، ويروى: ذو خدم، ورواية(يا ميّ لا يعجز الأيام ذو حيد) لا شاهد عليها [٩٧]، ويشير السيرافي أن للبيت رواية ثالثة [٩٨]، صحة تمامها:

يا مَيَّ لن يُعجزَ الأيام مبتركٌ في حَوْمَةِ الموتِ رزّامٌ وفرّاسُ

الشاهد الحادي عشر: باب الندبة [٩٩]، وأنشد في الباب لرؤبة:[١٠٠]

فهْي تُنادي بأبِي وابْنِيما

قال الشنتمري:"ويروى بأبا وابناما"[١٠١]، يريد أن المندوب المضاف إلى المتكلم يجوز فيه ما جاز في المنادى غير المندوب من قلب الياء ألفاً وتركها على أصلها[١٠٢]، وفي بعض النسخ(وابناما)، وهذا الوجه قد خطَّأه الشنتمري، يقول:"وهو غلط لأن القافية مردفة بالياء والألف لا تجوز معها في الردف كما تجوز الواو، وقبله[١٠٣]:

بكاءَ ثَكْلَى فقدتْ حَمِيم

وإنما الشاهد في قوله:(بأبا) وأدخل على المندوب فتركه محكياً على لفظه، والمعنى فهي تنادي بيا أباه، و(ما) في قوله: (وابنيما) زائدة مؤكدة"[١٠٤].

ومن المفيد أن نشير إلى أن الخطأ في هذه الرواية قد اقتصر على الشنتمري، ولم أجد من النحاة من خطَّأ هذه الرواية[١٠٥]، وفي مجمل الروايتين لا يبطل الاستشهاد بهما؛ لأن الشاعر أراد (وابني ما)، لكن حكى ندبتها واحتمل الجمع بين الياء والألف هاهنا لأنه أراد الحكاية، كأن النادبة آثرت (وابنا) على (ابني)؛ لأن الألف هاهنا أمنع ندباً وأمد للصوت؛ إذ في الألف من ذلك ما ليس في الياء، ولذلك قالت (بأبا) ولم تقل (بأبي)، والحكاية يحتمل فيها ما لا يحتمل في غيرها[١٠٦].

الشاهد الثاني عشر:باب تكسير الواحد للجمع[١٠٧]، وأنشد في الباب:[١٠٨]

قد جعلت ميٌّ على الظِّرار خمس بنانٍ قانِيء الأظْفار

ذكر الشنتمري أن الشاهد في إضافة(خمس) إلى البنان، وهو اسم يستغرق الجنس على تقدير(خمساً من البنان)[١٠٩].

وللشاهد رواية أخرى لا تبطل الاستشهاد بالبيت، فيروى (على الطرار) بالطاء غير معجمة، وهي جمع طرة[١١٠]، ويروى(على الطراز) رواه العكبري، وذكر أنه شاهد على استعارة بِنَاء أَكثر الْعدَد لأقله[١١١].

وقد يكون التصحيف هو سبب اختلاف الرويات في الشاهد، ودليل ذلك رواية العكبري؛ فقد وقع التصحيف في كلمة(الطراز)، وكلمة(ميّ)، وعلى كلٍّ فاختلاف الروايات لا أثر له في الاستشهاد بالبيت.

الشاهد الثالث عشر: باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول[١١٢]:

وأنشد في الباب لساعدة بن جؤية الهذليّ :[١١٣]

لَدْنٌ بهزِّ الكَفِّ يعسلُ متْنُه فيه كَمَا عسل الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

لهذا الشاهد رواية أخرى لم يذكرها الشنتمري، وهي في ديوان الهذليين، وروايتها[١١٤]:

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُه فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثَّعْلَبُ

أما الرواية المشهورة فهي التي أوردها الشنتمري، "لدن" مكان "لذ"، والشاهد فيه: حذف الجار من قوله (عسل الطريق)، ونصب الطريق بالفعل عسل، وأكثر النحويين على أن الطريق ليست ظرف مكان، لأنها ليست مبهمة فالإبهام شرط لنصب ظرف المكان[١١٥].

وفي رواية "نصله" مكان "متنه"، وفي خزانة الأدب قوله: "فيه"، أي في الهز، وقيل إن الهاء تعود على(لدن)في روايته، أو تعود على (لذ) في رواية الأصل، ولا يجوز عودها على الكف كما ذكر الشارح لأن الكف أنثى[١١٦].

الشاهد الرابع عشر: باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل[١١٧]، وأنشد في الباب للكميت:[١١٨]

شُمٌّ مَهاوِينَ أبْدَانَ الجَزُورِ مَخا مِيصِ العَشِيّاتِ لا خُورٍ ولا قَزَمِ

اتفق الشنتمري مع النحاة، حيث ذكر أن الشاهد في نصب أبدان الجزور بقوله: مهاوين، لأنه جمع مهوان، ومهوان تكثير مهين، فعمل الجمع عمل واحده [١١٩].

وأشار إلى رواية أخرى للشاهد بقوله:"ويروى (أَبْداء الجَزورِ)، وهي أفضل أعضائها إذا فصلت، واحدها (بَدْء) ومنه قيل للسيد: (بَدْء) لفضْلِهِ"[١٢٠].

وهذا الاختلاف في الرواية قد يكون من قبيل التصحيف، ولا أثر له في إبطال الاستشهاد، ذلك لأن (أَبْداء الجَزورِ)[١٢١]، تشير إلى الجزء من الكل، قال الجوهري: البدأة: النصيب من الجزور، والجمع أبداء وبدوء[١٢٢].

الشاهد الخامس عشر: باب عدة ما تكون عليه الكلم[١٢٣]**، وأنشد في الباب لغيلان بن حُرَيْث الرَّبَعي:**[١٢٤]

يَسْتَوْعِبُ البَوْعَيْنِ من جَرِيرِه مِنْ لَدُ لَحْيَيْهِ إلى مُنْخُورِهِ

ذكر الشنتمري أن رواية هذا الشاهد، جاءت على الصيغة السابقة، أراد أن(لد) محذوفة من(لدن) منوية النون، فلذلك بقيت على حركتها، ولو كانت مما بني على حرفين للزمها السكون ك (قد) ونحوها[١٢٥]، وهذا ما ذكره سيبويه، غير أنه أشار إلى أن من العرب من يحذف النون من (لدن) حتى تصير على حرفين، يقول:" وأما لدن فالموضع الذي هو أول الغاية، وهو اسمٌ يكون ظرفاً، يدلك على أنه اسمٌ قولهم: من لدن، وقد يحذف بعض العرب النون حتى يصير على حرفين"[١٢٦]، وجعل منه قول غيلان.

وللشاهد رواية أخرى، لا أثر لها في الاستشهاد، وهي من قبيل التصحيف، حيث يروى(منخوره) بدلاً من(منحوره)، وقد أجمع اللغويون وأصحاب المعجمات على صحة رواية سيبويه، قال ابن بري:"وصواب إنشاده كما أنشده سيبويه إلى منحوره، بالحاء، والمنحور: النحر"[١٢٧]، وأضاف الصاغاني إلى هذه الرواية رواية أخرى، وهي (حُنْجُورِهِ) قال الصاغاني:"ويُرْوَى:"حُنْجُورِه"،ويُرْوَى:"مَنْخُورِه"،بالخَاء مُعْجَمَةً"[١٢٨].

وقد جاء ترتيب الرجز في الكتاب لسيبويه عكس بعض المصادر؛ فالشطر الثاني أوّل، والأول ثان-وجاء شاهداً على حذف النون من لدن مع نِيَّتها، فلذلك بقيت الدال على حركتها[١٢٩].

الخاتمة:

أ. النتائج:

١. اتضحت السمات العامة لمنهج الشنتمري من خلال هذا البحث؛ فهو ينسب الشاهد إلى بابه، ثم يذكر قائله إن كان معلوماً، ثم يذكر موضع الشاهد في البيت، ويكثر العناية بذكر التقدير في الشاهد، وبعد ذلك يشرح المعنى العام للبيت مستعيناً ببقية البيت إن كان الشاهد شطراً، وبالبيت السابق واللاحق للشاهد، إن كان المعنى غامضاً، وبمعاني المفردات، ويورد الاحتمالات المختلفة لأصل الكلمة، ويشير أحياناً إلى لغات العرب، ويلوح بالخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين في الشواهد التي يشرحها، ولا يرجح أحد المذهبين، ويعنى كثيراً بالأنساب ويستفيد منها في تفسير الأبيات وتوضيح معانيها، ويذكر مناسبة البيت وقصته.

٢. اتضح من مقارنة روايات الأعلم بروايات سيبويه، أن سيبويه ضمَّن كتابه روايات للشواهد الشعرية توافق ما بنى عليه الأبواب النحوية، ويخالفه رواة الشعر في كثير منها، يترتب على تلك الروايات إبطال الاستشهاد بتلك الشواهد على القضايا النحوية والصرفية.

٣. أكد البحث على عناية الأعلم الشنتمري باختلاف الروايات في شرحه للشواهد الشعرية، فقد كان يعلق على الروايات ويذكر السبب فيها، حيث ذكر من أسباب الاختلاف التصحيف، والخطأ، واختلاف الرواية في قافية الشاهد بسبب اختلاف القائل، أو الغلط في إنشاد البيت، وقد يكون بسبب اختلاف نسخ الكتاب.

٤. اكتفى الشنتمري بشرح المعنى على الرواية في بعض الروايات التي لم يعلق عليها، مرجحاً رواية على أخرى، مبيناً العلة في ذلك، مستعيناً بالمعنى، أو بما بعد البيت من الشواهد أو بالنحو.

٥. روى الأعلم الشنتمري بعض الشواهد بروايات مختلفة عن رواية سيبويه لها، مشيراً إلى الرواية الأخرى.

٦. استشهد الأعلم الشنتمري بالشواهد الشعرية لأغراض متنوعة، فقد استشهد بالبيت لمعنى لفظة، أو لغرض نحوي، أو لمسألة نحوية، أو لمسألة صرفية، وكان في كل ذلك يذكر قائل البيت الذي يستشهد به، وقد لا يذكره.

٧. أكد البحث أن الاختلاف في رواية بعض الشواهد الشعرية كان سبباً في إبطال الاستشهاد به على القضية النحوية أو الصرفية، وكذلك فتح الباب أمام تعدد الآراء في المسألة اللغوية والنحوية الواحدة.

٨. أكد البحث أن الاختلاف في الرواية إذا كان من قبيل التصحيف، فلا أثر له في إبطال الاستشهاد، على عكس الاختلاف الناتج من تعدد الروايات واختلاف لغات العرب.

٩. توصل البحث إلى أن الخلاف بين النحاة والرواة هو السبب في تعدد واختلاف روايات الكثير من الشواهد النحوية التي تعج بها المصادر القديمة، ويعكس لنا كثرة الشواهد على المسألة الواحدة.

١٠. فات الشنتمري الإشارة إلى القضايا المتعددة في الشاهد الواحد، فجاء شرحه للشواهد مركزاً على قضية واحدة لكل شاهد، أما إذا كان الشاهد يُستشهد به على أكثر من قضية فلم يكن الشنتمري يشير إلى ذلك، ولعل غرض الشنتمري التعليمي من شرحه هو السبب في ذلك، حيث كان يرمي إلى عدم الإطالة والتسهيل على الطلاب الذين يدرسون شواهد الكتاب.

ب . التوصيات:

١. يوصي البحث بتتبع الشواهد المختلفة في كتاب تحصيل عين الذهب للشنتمري، ودراستها دراسة تحليلية لبيان أثر اختلاف الرواية في الاستشهاد من عدمه.

٢. يوصي البحث بمقارنة نسخ كتاب سيبويه لبيان موقفه من الشواهد المختلفة.

٣. يوصي البحث بمقارنة شروح كتاب سيبويه، فقد يظهر الكثير من التفاوت والاختلاف في الشواهد.

الهوامش:

(١) تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، الشنتمري، (ص٣٠).

(٢) تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، الشنتمري، (ص٣٠).

(٣) تحصيل عين الذهب، الشنتمري، (ص ٤٥- ٤٧).

(٤) حول هذه الدراسة يُنظر: انتصار الشنتمري في كتابه تحصيل عين الذهب لشواهد سيبويه، حسن أسعد محمد، بحث منشور بمجلة أبحاث كلية التربية، جامعة الموصل، العراق، العدد الثاني، المجلد التاسع، ٢٠١٠م.

(٥) حول هذه الدراسة يُنظر: توجيه الشاهد النحوي الشعري في كتاب تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، خميس هاني حمدان الصلاج، رسالة ماجستير، الجامعة الهاشمية، المملكة الأردنية، ٢٠١٤م.

(٦) حول هذه الدراسة يُنظر: الجهود النحوية عند الأعلم الشنتمري (تحصيل عين الذهب أنموذجاً)، نعيمة جليل، مذكرة مقدمة لمتطلبات الماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ٢٠١٥-٢٠١٦م.

(٨) سلم الوصول إلى طبقات الفحول، حاجي خليفة، (٣/ ٣٦٧).

(٩) سير أعلام النبلاء، الذهبي، (٥٥٦/١٨).

(١٠) الروض المعطار في خبر الأقطار، الحِميرى، (٣٤٧/١).

(١١) ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، (٨٣/٧).

(١٢) قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، بامخرمة، (٥٣٢/٣).

(١٣) ينظر: الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، ابن بشكوال، (ص٦٤٣-٦٤٤)، ووفيات الأعيان، ابن خلكان،(٨١/٧)، ونكث الهميان في نكت العميان، الصفدي، (ص ٣٠٠).

(١٤) قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، بامخرمة، (٣/ ٥٣٢).

(١٥) حول ذلك ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الفيروزآبادى، (ص ٣٢٢).

(١٦) الأعلام، الزركلي،(٢٣٣/٨)، وللمزيد من مؤلفات الشنتمري ينظر: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، الباباني،(٥٥١/٢).

(١٧) شرح ديوان أبي تمام (حبيب بن أوس الطائي)، الشنتمري، (ص ٦٤).

(١٨) تحصيل عين الذهب، الشنتمري، الشنتمري، (ص ٥٧).

(١٩) ينظر: تحصيل عين الذهب، الشنتمري، (ص ٣٠-٣٧).

(٢٠) ينظر: تحصيل عين الذهب، الشنتمري، (ص ٤-٤٤).

(٢١) المرجع السابق، (ص٥٨)، وهذا اسم الباب وفق ما أنشده سيبويه.

(٢٢) المرجع السابق، (ص٦٣)، الشاهد رقم (١٠).

(٢٣) ينظر: المرجع السابق، (ص٦٣)، والكتاب، سيبويه، (٢٩/١).

(٢٤) ينظر: تحصيل عين الذهب، الشنتمري، (ص)٦٣.

(٢٥) تحصيل عين الذهب، الشنتمري، (ص ٦٣-٦٤).

(٢٦) الكتاب، سيبويه،(٢٩/١، ٣٢)، وينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي،(١٧٣/١).

(٢٧) ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة، القزاز القيرواني، (ص ١٦٤-١٦٥).

(٢٨) تحصيل عين الذهب، الشنتمري، (ص٧٥).

(٢٩) المرجع السابق، (ص٨٢)، الشاهد رقم (٣٧).

(٣٠) المرجع السابق، (ص٨٢).

(٣١) ينظر: الأصول في النحو، ابن السراج، (٧٢/٢).

(٣٢) ينظر: الكامل في اللغة والأدب، المبرد، (١٠٥/٢).

(٣٣) ينظر: ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب، الباهلي، (٧٥٤/٢).

(٣٤) ينظر: شرح أبيات سيبويه، السيرافي، (٤٤/١-٤٥).

(٣٥) ينظر: شرح الكافية، ابن مالك،(٩٢٠/٢)، وكتاب الأفعال، السرقسطي، (٥٧٥/٣).

(٣٦) تحصيل عين الذهب، الشنتمري، (ص ١٦١).

(٣٧) المرجع السابق، (ص ١٦٨)، الشاهد رقم (١٧٧).

(٣٨) ينظر: تحصيل عين الذهب، الشنتمري، (ص ١٦٨).

(٣٩) المرجع السابق، (ص ١٦٨).

(٤٠) علل النحو، ابن الوراق، (ص ٥١٣).

(٤١) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ، (٧٩٣/٢).

(٤٢) ينظر: البديع في علم العربية، ابن الأثير،(٢٩٣/٢).

(٤٣) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي،(٣٨٠/٧).

(٤٤) ينظر: شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، ناظر الجيش، (٢٤٠٤/٥)، شاهد رقم (١٩٢٢).

(٤٥) تحصيل عين الذهب، الشنتمري، (ص٢٥٢).

(٤٦) المرجع السابق، (ص٢٥٦)، الشاهد رقم (٣٤٢).

(٤٧) شرح أبيات سيبويه، السيرافي، (٣٩٣/١).

(٤٨) ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية، الأفغاني، (ص ٦).

(٤٩) لسان العرب، ابن منظور، (٦٠/١١).

(٤٩) تحصيل عين الذهب، الشنتمري، (ص ٤٨٧).

(٥١) المرجع السابق، (ص ٤٨٨ – ٤٨٩)، الشاهد رقم (٧٩٤).

(٥٢) الكتاب، سيبويه، ٣١٤/٣، وشرح أبيات سيبويه، السيرافي، (١٥/٢).

(٥٣) ينظر: تحصيل عين الذهب، الشنتمري، (ص ٤٨٨ – ٤٨٩).

(٥٤) ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، (ص ٣)

(٥٥) الأصول في النحو، ابن السراج، (٤٤٢/٣).

(٥٦) ينظر: ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، (ص ٣).

(٥٧) ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي، (١٩٨/١).

(٥٨) ينظر: شرح ألفية ابن مالك المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة»، ابن الوردي (١٢١/١).

(٥٩) تحصيل عين الذهب، الشنتمري، (ص ٤٨٧).

(٦٠) المرجع السابق، (ص ٤٨٩)، الشاهد رقم (٧٩٥).

(٦١) المرجع السابق، (ص ٤٨٩).

(٦٢) ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، (١٤٠/١).

(٦٣) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، (١٩٩/١).

(٦٤) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، (٢٥٣/١).

(٦٥) ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، شُرَّاب، (٣٣٤/٢).

(٦٦) أمالي ابن الشجري، ابن الشجري، (١٢٨/١).

(٦٧) ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب، البغدادي، (٣٨٧/٤)

(٦٨) تحصيل عين الذهب، الشنتمري، (ص٥٠٧).

(٦٩) المرجع السابق، الشنتمري، (ص ٥١١)، الشاهد رقم (٨٤٤).

(٧٠) المقتضب، المبرد، (٢٧٨/٤).

(٧١) شرح المفصل، ابن يعيش، (٣٦٧/٢).

(٧٢) تحصيل عين الذهب، الشنتمري، (ص ٥١١).

(٧٣) لسان العرب، ابن منظور، (٥٤٢/١٣).

(٧٤) تحصيل عين الذهب، الشنتمري، (ص ٥١١)، وانظر: الكتاب، سيبويه، (٤٨٨/٣).

(٧٥) إيضاح شواهد الإيضاح، القيسي، (٨٧٧/٢).

(٧٦) شرح أبيات سيبويه السيرافي، (٢٤٣/٢).

(٧٧) الكامل في اللغة والأدب، المبرد (٨٨/٣).

(٧٨) ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، (٤٧٥/١)، وشرح أبيات المغني، البغدادي،(٣١٥/٧).

(٧٩) تحصيل عين الذهب، الشنتمري، (ص ٤٤٤).

(٨٠) المرجع السابق، (ص ٤٤٦ – ٤٤٧)، الشاهد رقم (٧٠٨).

(٨١) ينظر: المرجع السابق، (ص ٤٤٦ – ٤٤٧).

(٨٢) ديوان أوس بن حجر، (ص ٤٩).

(٨٣) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأُشْمُوني، (٣٧٥/٢)، وتحصيل عين الذهب، الشنتمري، (ص ٤٤٧) ولسان العرب، ابن منظور،(١٦٢/٢)، وشرح الكافية الشافية، ابن مالك، (١٢١٤/٣).

(٨٤) تحصيل عين الذهب، الشنتمري، (ص ٤٧٨).

(٨٥) المرجع السابق، (ص٤٨٠)، الشاهد رقم (٧٧٦).

(٨٦) ينظر: المرجع السابق، (ص ٤٨٠).

(٨٧) ينظر: تحصيل عين الذهب، الشنتمري، (ص ٤٨٠).

(٨٨) ينظر: العين، الفراهيدي (٢٤٧/٢)، وينظر: خزانة الأدب، البغدادي، (٣٩٨/١).

(٨٩) تحصيل عين الذهب، الشنتمري، (ص ٤٠٥)

(٩٠) المرجع السابق، (ص٤٠٩)، الشاهد رقم (٦٣٠).

(٩١) المرجع السابق، (ص ٤٠٩)، الشاهد رقم (٦٣٠).

(٩٢) ينظر: شرح أبيات سيبويه، السيرافي، (١٣٠/٢).

(٩٣) ينظر: الكتاب، سيبويه، (٣/ ٦٢).

(٩٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي، (٢٥٥/٣)، وخزانة الأدب، البغدادي، (٢٢/٧).

(٩٥) تحصيل عين الذهب، الشنتمري، (ص ٢٦١).

(٩٦) المرجع السابق، (ص ٢٦٤)، الشاهد رقم (٣٥٣).

(٩٧) المرجع السابق، (ص ٢٦٤).

(٩٨) شرح أبيات سيبويه السيرافي،(٣٤٤/١-٣٤٥)، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، شُرَّاب،(٢٠/٢)، وخزانة الأدب، البغدادي، (١٧٧/٥)، وشرح كتاب سيبويه، الرماني، (٣٩٨/٢).

(٩٩) شرح أبيات سيبويه، السيرافي، (٣٤٥/١).

(١٠٠) تحصيل عين الذهب، الشنتمري، (ص ٣٢٢).

(١٠١) المرجع السابق، (ص ٣٢٢)، الشاهد رقم (٤٦١).

(١٠٢) المرجع السابق، (ص ٣٢٢).

(١٠٣) المرجع السابق، (ص٣٢٢).

(١٠٤) المقتضب، المبرد، (٢٧٢/٤).

(١٠٥) تحصيل عين الذهب، الشنتمري، (ص ٣٢٣).

(١٠٦) الكتاب، سيبويه، (٢٢٣/٢).

(١٠٧) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، (٥٢٢/١٠-٥٢٣).

(١٠٨) تحصيل عين الذهب، الشنتمري، (ص ٥٣١).

(١٠٩) المرجع السابق، (ص ٥٣٢ – ٥٣٣)، الشاهد رقم (٨٨٨).

(١١٠) ينظر: المرجع السابق، (ص ٥٣٢ – ٥٣٣)، والكتاب، سيبويه، (٥٧٠/٣)،

(١١١) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، (٥٩/١٣)، والمخصص، ابن سيده، (١٤٦/١)، والمحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، (٤٦٦/١).

(١١٢) شرح ديوان المتنبي، العكبري (٢١٦/٣).

(١١٣) تحصيل عين الذهب، الشنتمري، (ص ٧١-٧٢).

(١١٤) المرجع السابق، (ص ٧١)، الشاهد رقم (٢٠).

(١١٥) ينظر: ديوان الهذليين، الشعراء الهذليون، (١٩٠/١)، وجمهرة اللغة، ابن دريد،(٢/ ٨٤٢)، واللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، المعري، (ص ١٢٣).

(١١٦) شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، شُرَّاب، (١٤١/١)، وينظر: الكتاب، سيبويه، (١٦/١، ١٠٩)، وخزانة الأدب، البغدادي، (٨٣/٣)، وشرح أبيات المغني، البغدادي، (٩٧/١)، وشرح الكافية الشافية، ابن مالك، (٦٣٥/٢)، والكامل في اللغة والأدب، المبرد، (٢٨٩/١).

(١١٧) ينظر: ديوان الهذليين، (١٩٠/١)، والمحكم والمحيط، ابن سيده، (٥٠/١٠).

(١١٨) تحصيل عين الذهب، الشنتمري، (ص ١١٠).

(١١٩) المرجع السابق، (ص ١١٧)، الشاهد رقم (٩١).

(١٢٠) تحصيل عين الذهب، الشنتمري، (ص ١١٧)، الشاهد رقم (٩١)، وللوقوف على رأي النحاة ينظر: الكتاب، سيبويه، (١١٤/١)، وشرح أبيات سيبويه، السيرافي، (١٤٧/١).

(١٢١) تحصيل عين الذهب، الشنتمري، (ص ١١٧)، الشاهد رقم (٩١).

(١٢٢) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، (١٤٤٢/٣).

(١٢٣) الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، (٣٥/١).

(١٢٤) تحصيل عين الذهب، الشنتمري، (ص ٥٧٤).

(١٢٥) المرجع السابق، (ص ٥٧٩)، الشاهد رقم (٩٩٠).

(١٢٦) ينظر: تحصيل عين الذهب، الشنتمري، (ص ٥٧٩).

(١٢٧) الكتاب، سيبويه، (٤/ ٢٣٣)، وينظر: الأصول في النحو، ابن السراج، (١٧٨/٣)، وشرح أبيات سيبويه، السيرافي، (٣٢٧/٢)، وشرح شافية ابن الحاجب، الاستراباذي، (٢٣٣/٢)، وشرح المفصل، ابن يعيش، (١٤١/٢)، وكتاب الأفعال، السرقسطي، (٥٦٠/٣).

(١٢٨) لسان العرب، ابن منظور، (٥/ ١٩٨)، وتاج العروس من جواهر القاموس، الزَّبيدي (١٩٠/١٤).

(١٢٩) تاج العروس، (١٨٤/١٤)، والتكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، الصغاني، (٣/ ٢٠٦).

(١٣٠) ينظر: المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، الأصبهاني المديني، (١٢٢/٣).